العدد (4068) السنة الخامسة عشرة - الثلاثاء (21) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

أكد مختصون في الشأن الاقتصادي أن الأمن الغذائي في العراق اصبح هشاً ومهدداً لحياة السكان، فبعد أن كان البلد مكتفياً بإنتاجه من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، تحوّل الآن الى بلد مكشوف غذائياً يستورد معظم غذائه، بسبب الحروب المتتالية وسوء الإدارة الحكومية للقطاعات الاقتصادية، وأخيراً، تفشي الفساد الاداري والمالي على نطاق واسع في دولة ما بعد ٢٠٠٣، وبحسب تقارير عالمية فإن ٥٣ % من سكان العراق و٦٦ % من النازحين داخلياً معرضون للمجاعة.

أكثر من نصف سكان العراق مهددون بالمجاعة

■ متخصصون: غياب تام للخطط الخاصة بالأمن الغذائي

□ بغداد / فادية الجواري

وقالت عضو لجنة الزراعة والمياه النيابية شروق العبايجي لـ(المدى)، إن "الأمن الغذائي من أولويات سياسيات جميع دول العالم بسبب التحديات التي تواجه سكان الكرة الأرضية كنتيجة لزيادة عدد السكان والتغيير المناخي وشح المياه، مضيفة أن "موازنة العام المقبل ٢٠١٨، تخلو من ستراتيجية للأمن الغذائي ولا توجد خطط مستقبلية توضّح كيفية تأمين الأمن الغذائي في العراق، خصوصاً مع انتشار ظاهرة الفقر والنازحين وانتشار البطالة، مشيرة: الى أن ٥٣٪ من السكان و٦٦٪ من النازحين داخلياً معرضون لانعدام الأمن الغذائي بحسب احصاءات لتقارير عالمية".

العبايجي بيّنت، أن أهم أسباب ضعف الأمن الغذائي في العراق هو الاضطراب في الوضع الأمني وضعف قدرة الأجهزة الأمنية والرقابية بكل تشكيلاتها على ضبط إيقاع حركة السوق بقطاعيها الإنتاجي والاستيرادي وبخاصة الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ودائرة مكافحة الجريمة الاقتصادية وأجهزة الرقابة التجارية والرقابة الصحية واستمرار هبوط المستوى المعيشي للمواطنين، لافتة: الى أن "موازنات العراق وخططه تراجعت من الخطط الخمسية أو خطط الأربع سنوات الى وضع خطة سنوية، مشيرة الى "ضرورة الاستعانة بمنظمات دولية لوضع خطط لستراتيجية الأمن الغذائي"، مؤكدة أن "الأسعار العالمية للسلع والمنتجات متغيرة وتوفير الأمن الغذائي يعتمد على الحد الأدنى للسلع المحلية في البلد، والمنعدمة تقريباً في العراق".

العبايجي أكدت ضرورة البدء بتحسين الواقع الزراعي وتحسين نشاط السوق المحلي، كونها عملية اقتصادية متكاملة للأمن الغذائي بدءا من الزراعة والصناعة والنقل"، مؤكدة إن الفساد يتحكم بالأمن الغذائي ويعرقل تنفيذ الخطط التي توضع لمصالح الأحزاب والتي قضت تماماً على مقومات توفير الأمن الغذائي"، لافتة الى أن "الموازنة التي وضعت لعام ٢٠١٨ هي موازنة رقمية تخلو من الخطط الستراتيجية في ما يخص الزراعة والصناعة، وعبارة عن مجموعة أرقام فيها واردات نفط ولكل قطاع حصته منفصلاً عن القطاع الآخر، مؤكدة إن الأمن الغذائي مهدد ويكاد يختفي لأننا بلد مستورد لأبسط السلع المحلية، والسوق المحلية تغرق بالسلع المستوردة، والزراعة منحسرة ناهيك عن الأزمة المالية التي يمر بها البلد".

من جهته قال الخبير الاقتصادي والأكاديمي د سعد التميمي لـ(المدى)، إن "الأمن الغذائي منعدم في العراق، بسبب انحسار الزراعة والصناعة وازدياد الاستيرادات العشوائية والتي اكتسحت السوق بأسعارها الرخيصة مقابل ارتفاع اسعار المنتج المحلي الذي يكاد يكون نادراً"، لافتاً الى أن "الخطط الحكومية في ما يخص الأمن الغذائي هي حبر على ورق وغير منفذة".

التميمي يضيف: الأمن الغذائي أحد دعائم الأمن القومي، فمن دون أمن غذائي لا يتحقق إلا امن الوطني"، مشيراً الى أن "اعتماد العراق في غذائه على ٦٥٪ من المواد المستوردة سواء المحاصيل الزراعية أو اللحوم، يعني أن البلاد مهددة في أمنها الغذائي، رغم امتلاكها لمقومات الزراعة ما يؤشر خللاً في هذا القطاع يتوجب أن تتصدى له الأجهزة الحكومية والمنظمات المجتمعية".

وبدوره يقول الخبير الاقتصادي عبد الرحمن المشهداني لـ(المدى)، إن "توفير الأمن الغذائي يبدأ من دعم الزراعة وتحجيم استيراد المحاصيل الزراعية المنتجة مثلها في البلاد، وكذلك اللحوم، وتسديد وزارة التجارة لمستحقات الفلاحين والمزارعين واعمار السدود والخزانات المائية والقضاء على الملوحة والتصحّر، الى جانب دعم الفلاحين والمزارعين من خلال توفير المكننة وتقنيات الزراعة الحديثة والبذور المحسّنة والمطوّرة جينياً مع اطلاق القروض والفرص الاستثمارية لزيادة الإنتاج وتوفير مساحات عمل جيدة تسهم في القضاء على البطالة"، مبيناً أن "منطقة الجزيرة تمتلك ثروة حيوانية مهمة من المواشي، بالإضافة الى الأراضي الزراعية الديمية، وإن سكان تلك المناطق بحاجة الى مشاريع زراعية بسيطة كالبزول والطرق المعبّدة الموصلة الى المدن والتجمعات السكانية، فضلاً عن معدات التقنيات الزراعية الحديثة لتطوير واقعهم الإنتاجي".

المشهداني أضاف، أن العراق يمتلك نحو ٢٢,١ مليون دونم صالحة للزراعة الإروائية ونحو ٩,٤ ملايين دونم صالحة للزراعة الديمية، وإن اغلب المناطق المحررة تقع ضمن قاطع الجزيرة التي تعتمد على الزراعة الديمية والتي يمكن أن تسهم بشكل فاعل في ادامة الأمن الغذائي عبر انتاجها الحنطة والشعير، ما يتطلب أن تضع وزارة الزراعة خططها للنهوض بواقع هذه الاراضي ومساعدة الفلاحين للاستمرار بالإنتاج لرفد البلاد بالمحاصيل الستراتيجية".

المشهداني أوضح: أن نمو القطاع الزراعي سينعكس على القطاع الصناعي، إذ أن اغلب المحاصيل تعد مواد أولية لمنتجات الصناعة الغذائية كالطماطم والبطاطا وجميع الفواكه واللحوم بأنواعها والحبوب، لافتاً: الى أن "التنوع والتنافس في القطاع الزراعي يوفر بيئة اقتصادية سليمة توجّه الأموال نحو استثمارات مفيدة تنعكس ايجابياً على الاقتصاد القومي".

يشار الى أن تقريراً مشتركاً لبرنامج الغذاء العالمي والحكومة العراقية، اعلن في وقت سابق أن "أكثر من نصف سكان العراق معرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي، وثمة حاجة عاجلة إلى ١١٣ مليون دولار لتغطية احتياجات حتى نهاية عام ٢٠١٧، التقرير اعتبر أيضاً أن "مستوى الضعف في الأمن الغذائي يتطلب من الحكومة وصنّاع السياسة والعاملين في المجال الإنساني العمل من أجل تحسين حالة الأمن الغذائي".

وجاء في التقرير، الذي أُعدّ قبل الهجوم الأخير في الموصل ولا يشمل حالة الأمن الغذائي بين السكان الفارين من مناطق الصراع- أن ٢,٥٪ من العراقيين يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي، وهو مستوى من العوز يستلزم تقديم الدعم، وأشار إلى أنّ نحو ٧٥٪ من الأطفال دون سن ١٥ عاماً يعملون لمساعدة أسرهم بدلاً من تلقيهم التعليم.

وجرى جمع البيانات بالتعاون مع الحكومة العراقية، واختتم بنهاية عام ٢٠١٦، وشمل المسح أكثر من عشرين ألف أسرة عراقية في المناطق الحضرية والريفية، من بينها هؤلاء الذي نزحوا داخلياً والذين ما زالوا يعيشون في منازلهم.

ومن بين نتائج التحليل، أن ٥٣٪ من السكان و٦٦٪ من النازحين داخلياً معرضون لانعدام الأمن الغذائي.

وارتفع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي إلى الضعف بين الأسر النازحة داخليا مقارنة بالأسر الباقية في منازلها، وكان أعلى تركيز للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في الجزء الجنوبي من البلاد، ولا سيما في شمال المثنى وأجزاء من صلاح الدين.

> العراق يمتلك نحو ٢٢,١ مليون دونم صالحة للزراعة

مال وأعمال

■ محققون دوليون يبلغون العبادي بتورط عشرات المسؤولين بهدر أموال عبر مزاد العملة

أفاد مصدر مقرّب من رئيس الوزراء حيدر العبادي، أمس الاثنين، بأن الفريق الدولي الخاص بالتحقيق في ملفات الفساد بالعراق، أبلغ العبادي بتورط العشرات من المسؤولين العراقيين بهدر المال العام وسرقته عبر مزادات الدولار للبنك المركزي العراقي.

وقال المصدر في حديث صحفي، إن "التحقيقات كشفت أن العراق يهدر أموالاً طائلة تصل في بعض الأحيان الى مليار دولار في اليوم الواحد، بسبب فارق سعر صرف الدينار بين المزاد والسوق السوداء".

وأضاف أن "المزاد لم يتم السيطرة عليه بسبب دخول مصارف غير معتمدة المزادات اليومية والاستفادة من فارق سعر الصرف دون معالجات واقعية، إضافة الى ادخال عشر شركات صيرفة وتحويل مالي في المزادات، دون رقابة فعلية"، مشيراً الى أن "معظم المصارف مملوكة لمسؤولين عراقيين أو لديهم أسهم كبيرة فيها، وإن الدخول في المزاد يعني رفع رأس مال المصرف عشرة اضعاف في السنة على حساب حجب الدولار بسعر الدولة عن المواطن العادي".

وتابع المصدر، أن "الفريق ابلغ رئيس الوزراء، حيدر العبادي بإنجاز التحقيق في ملف المزاد، وكشف الأموال التي يتم ايداعها في المصارف الأجنبية لعشرات المسؤولين العراقيين".

وأكد أن "العبادي وجّه البنك المركزي باعتماد التصنيفات الدولية لمنح المصارف الدولار واشراكها في المزادات، مقابل الحفاظ على سعر صرف الدولار الذي بقي مستقراً عند ١١٨٠ ديناراً للدولار الواحد"، لافتاً الى أن "البنك المركزي يجري في الوقت الحالي جملة إجراءات لشطب ٢٤ من أصل ٤٢ مصرفاً مشاركاً في المزادات اليومية لبيع الدولار".

■ انخفاض معدل التضخم في تشرين الأول وارتفاعه سنوياً 0.1%

أعلنت وزارة التخطيط، أمس الاثنين، عن انخفاض معدل التضخم لشهر تشرين الأول الماضي بنسبة ٠,٦٪، وفيما ارتفع التضخم السنوي بنسبة ٠,١٪، مشيرة الى أن المسح لم يشمل محافظتي الأنبار ونينوى بسبب الوضع الأمني فيهما.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي في تصريح صحفي، إن "الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط أنجز تقرير التضخم لشهر تشرين الأول الماضي ٢٠١٧ على أساس جمع البيانات ميدانياً عن أسعار السلع والخدمات المكوّنة لسلة المستهلك من عينة مختارة من منافذ البيع في محافظات العراق كافة"، مبيناً أن "هذه المعدلات تحتسب من السلع والخدمات التي تشمل الغذائية والإيجار والنقل والاتصالات والصحة والتعليم وغيرها مما يقتنيه المستهلك".

وأضاف الهنداوي أن "مؤشرات التضخم لشهر تشرين الأول الماضي، شهدت انخفاضاً بنسبة ٠,٦٪ مقارنة بالشهر الذي سبقه، ، مشيراً الى أن الانخفاض جاء نتيجة انخفاض أسعار قسم المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة ٠,١٪ وانخفاض اسعار اقسام الملابس والاحذية بنسبة ٠,٢٪ وانخفاض قسم السكن بنسبة ١,٨٪ ، اضافة الى انخفاض اسعار قسم الترفيه والثقافة بنسبة ١,٧٪، فضلاً عن انخفاض قسم السلع والخدمات المتنوعة بنسبة ٠,٥٪".

وأوضح الهنداوي أن "التضخم السنوي لشهر تشرين الأول الماضي الى ٠,١٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام ٢٠١٦"، مبيناً أن "التضخم الاساس انخفض بمعدل ٠,٧٪ خلال شهر تشرين الاول مقارنة بالشهر الذي سبقه، بينما ارتفع بنسبة ١,١٪ بالمقارنة مع نفس الشهر من عام ٢٠١٦".

وأوضح الهنداوي أن "المسح الذي تم اجراؤه خلال شهر تشرين الأول، لم يشمل محافظتي الأنبار ونينوى بسبب الوضع الأمني الذي تشهده هذه المحافظات".

وأعلن الجهاز المركز للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات خلال كانون الثاني ٢٠١٢، أنه باشر باستخدام المكننة في جمع الأسعار المختلفة وبأوقات زمنية محددة بدلاً من الاستمارة الورقية المعمول بها سابقاً، مؤكداً أن ذلك سيسهم في سرعة جمع الأسعار ودقتها، وتصحيح احتسابها في حال وجود أخطاء.

اسياسيل

إعلان مزايده علنية

تعلن شركة آسياسيل للإتصالات – مساهمه خاصه – فرع بغداد عن رغبتها في بيع المواد المدرجة تفاصيلها ادناه وذلك بالمزاد العلني. وتجري المزايدة في يوم 10 /12 / 2017 وذلك في الساعة 10:00 صباحاً في مقر الشركه الواقع نهاية شارع 14 رمضان وفقا للشروط التالية:

1- على المشترك بالمزاد دفع التأمينات القانونية نقداً مقابل إيصال مالي يتم استرجاعه بعد ثلاثة أيام من تاريخ المزايده في حالة عدم رسو المزاد. أما في حالة رسو المزاد فسيتم إحتساب مبلغ التأمينات من ضمن إجمالي سعر البيع، كما هو موضح في الجدول ادناه.

2- يسلم مبلغ التأمينات، بالإضافة إلى صورة من هوية الأحوال المدنية للمشترك لرئيس لجنة المزايدات في اليوم الذي يسبق اجراء المزايدة.

3- يحصل المشترك على نسخة من شروط وضوابط المشاركه في المزايدة عند تسديده للتأمينات كما يمكن الاطلاع على المواد المذكورة في مخازن الشركه الكائن في منطقة عويريج مقابل محطة تعبئة وقود لؤلؤة بغداد النموذجيه ومجاور لشركة الشرق لمشبكات التسليح يومي 28 و 29 / 11 / 2017 من الساعه التاسعه صباحاً الى الساعه لواحدة بعد الظهر. يتم رفع المواد خلال فترة سبعة ايام من تاريخ تبليغ الإحالة ويتحمل من ترسو عليه المزايدة اجور نشر الاعلان والمناداة

4- تفرض غرامة تأخيرية قدرها (250,000) دينار عن كل يوم تأخير وبعكسه يعتبر ناكلاً حيث تحال الى مزايد آخر او يعاد المزاد.

5- المواد المعروضه للمزايدة:

ت	تفاصيل المادة	الكمية	مبلغ التامينات رقما	مبلغ التامينات / كتابة
1	بطاريات مولدة مختلفة الأحجام والأنواع مستهلكة	1058	2,850,000 دينار	فقط مليونان وثمنمائة وخمسون الف دينار لاغيرها
2	بطاريات BTS مستهلكة مختلفة الأحجام والأنواع	2077	12,000,000 دينار	فقط إثنا عشر مليون دينار لاغيرها
3	قطع تكييف سبلت يونت داخلي وخارجي	149	850,000 دينار	فقط ثمنمائة وخمسون الف دينار لاغيرها
4	راديتر مولد مستهلكة (تباع حسب الوزن)	130	250.000 دينار	فقط مائتان وخمسون الف دينار لاغيرها
5	مواد مختلفة تخص الشبكة	مواد متعددة	3.000.000 دينار	فقط ثلاثة ملايين دينار لاغيرها
6	مواد مختلفه تخص التراسل	مواد متعددة	3.000.000 دينار	فقط ثلاثة ملايين دينارلاغيرها

شاكر عبد الرزاق شاكر

رئيس لجنة البيع